**نداء عاجل**

**الإنتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي التي ترتكبها سلطة الاحتلال الاسرائيلي**

# ضدّ الشعب الفلسطيني في قطاع غزة

نكتب إليكم ونحن نرى أشلاء أجساد الأطفال والنساء والشيوخ تتناثر في شوارع وأحياء قطّاع غزة نتيجة القصف الإسرائيلي المستمرّ منذ ثلاثة أسابيع. لقد أودّى ذلك بحياة أكثر من 8000 مدني فلسطيني برئ، بينهم أكثر من 3300 طفلٍ، وهنالك 20000 جريح، إصابات العديد منهم خطيرة في ظلّ توقف الخدمات الطبّية. كما تقدّر المؤسسات الصحية في غزة إلى وجود ما يقرب من 10000 شخص تحت أنقاض المباني السكنية.

ولعلّكم لاحظتم ما قامت به الآلة الحربية الإسرائيلية مساء يوم 2023/10/17، من قصفٍ على مستشفى المعمداني في غزّة. حيث قُتل ما يقرب من خمسمائة شخص، معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ. وقد جرى إستهداف المستشفى بعد تحذير إسرائيلي بإفراغ مستشفيات غزّة.

لا بدّ أنّ نشير إلى أن هذه ليست المرّة الأولى التي تُستهدف فيها المستشفيات، بل تتعرّض إلى قصفٍ يومي، كما يحصل مع مجمع الشفاء الطبّي والمستشفى الأندونيسي. أن ذلك أصبح سياسة ممنهجة للاحتلال، الذي تسبّب في إلحاق أضرارٍ بـ57 مؤسسة صحية، وتدمير أكثر من 25 سيارة إسعاف، فضلاً عن قتل وجرح المئات من الكوادر الطبّية.

إن قوات الإحتلال ترتكب إنتهاكاتٍ خطيرة منذ إعلان جيش الاحتلال الاسرائيلي الحرب الشاملة على غزة، والتي ترجمت بعمليات قصف هائل وعشوائي عنيف براً وبحراً وجواً في كافة أنحاء القطاع، ودمار هائل وغير مسبوق في المنشآت والمباني والبنى التحتية. وعلى الرغم من صدور قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدّة في 2023/10/27 عقب جلستها الطارئة، والذي يدعو إلى هدنةٍ إنسانية إلاّ أن قوات الاحتلال باشرت بشنّ هجومٍ برّي على قطّاع غزّة، وإستهجنت قرار المجتمع الدولي، رافضةً الإلتزام به.

وتعلمون أن حكومة الاحتلال الاسرائيلي كانت قدّ قرّرت قطع الماء والكهرباء عن السكّان وإغلاق كافة المعابر ومنع دخول أية مواد إغاثية أو دوائية إلى هناك، والتلويح بقصف أية قوافل تدخل إلى قطاع غزة. وقد أدّى ذلك إلى تأثيراتٍ خطيرة على السكّان البالغ عددهم بحدود مليوني شخص، يضاف إليه النقص الحادّ في المواد والمستلزمات الطبية لدى المستشفيات التي بات يصلها إصابات وقتلى بأرقام تفوق طاقتها الاستيعابية بمراحل.

إن المعلومات المؤثقة تؤكد إلى أن غزة باتت منطقة منكوبة بحكم العمليات العسكرية الإسرائيلية، حيث دمّر القصف العنيف والوحشي ضدّ السكان في أول أسبوعين ١٧٠٠ مبنى وبرج وعمارة سكنية، فيما ارتفع عدد الوحدات المهدّمة كلياً لأكثر من ٧٠٠٠ وحدة سكنية، وتضرّر أكثر من ٦٩ ألف وحدة بشكل جزئي منها قرابة ٤٦٠٠ وحدة لم تعدّ صالحة للسكن. امّا اليوم، فقد بات من الصعب أحصاء ما جرى تدميره في الأسبوع الثالث، حيث أصبحت مدينة غزة شبه مدمّرة بالكامل. وقد أجبرَ ذلك أكثر من مليون مدني فلسطيني إلى النزوح عن أماكن سكناهم، ومع ذلك يجري قصف الأماكن التي لجأوا إليها مما كانت بعيدة عن غزّة.

إن ما تقوم به إسرائيل لم يكن مفاجئاً، بل جاء بعد تصريحاتٍ لمسؤولين بارزين في حكومتها، وهي تتكرّر يومياً، لتؤكد النية في تدمير القطّاع، وإجبار من يتبقى من سكّانه على النزوح بعد قتل الآلاف منهم.

- بتاريخ 7 تشرين الأول 2023، يؤكد منسق أعمال حكومة الاحتلال الاسرائيلي في المناطق غسان عليان في مقطع فيديو باللغة العربية موجه للسكّان المدنيين أن "... فتحت أبواب الجحيم على قطّاع غزة [...]».

- 9 أكتوبر 2023، وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت يعلن فرض "حصار كامل" على قطاع غزة، معلناً أنه يحارب "حيوانات بشرية".
- وفي اليوم نفسه، حذّر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، أثناء إعلانه عن تعبئة 300 ألف جندي احتياطي، من أن "ما سنفعله بأعدائنا في الأيام المقبلة سيتردّد صداه معهم لأجيال عديدة".

وبالمثل، في 10 تشرين الأول (أكتوبر) 2023، في فيديو جديد باللغة العربية، موجّه إلى السكّان المدنيين، قال منسق أعمال الحكومة في المناطق:

" فرضت إسرائيل حصارا كاملاً على غزّة. لن يكون هناك كهرباء ولا ماء، وسيكون هناك دمار. لقد أردتم الجحيم - وسوف تحصلوا على الجحيم".

مما تقدّم يتّضح أن هنالك إصرار إسرائيلي على إرتكاب إنتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي دون إكتراثٍ للعواقب على ذلك.

تأتي هذه التصريحات انسجاما مع خطة سياسية تقضي بإلغاء أي مكان للشعب الفلسطيني، في انتهاك لحقه في تقرير المصير. واللافت أن وزير الاقتصاد الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريش، أكد في 20 مارس/آذار 2023، أنه "لا يوجد شيء اسمه فلسطينيون، لأنه لا يوجد شيء اسمه الشعب الفلسطيني".

إن سياسات سلطات الاحتلال الاسرائيلي، والمتخذة ضدّ قطّاع غزة، ستؤدي في نهاية المطاف إلى إهلاك السكّان بشكل جزئي أو كلّي، وهو ما يعني أن "إسرائيل" **تتعمد ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية** بحقّ الشعب الفلسطيني هناك وفقا لنص المادة الثانية لاتفاقية منع جريمة الإبادة والمعاقبة عليها، ونصّ المادة 6 من نظام روما. كما ترتكب جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية وفقا لنصوص المادة 7 والمادة 8 من نظام روما.

وأن المؤكّد أن غياب المساءلة والمحاسبة قدّ شجّع سلطات الاحتلال القائمة على الإمعان في انتهاكاتها الواسعة ضدّ الفلسطينيين. واليوم تلقى إسرائيل التشجيع عبر مواقف لمسؤولين أوربّيين رفيعي المستوى، سواء من خلال الزيارات أو من خلال البيانات. إن هذا أمرٌ مؤسف جداً حيث يضع هؤلاء المسؤولين بموضع المشارك في جرائم حربٍ وجرائم ضدّ الإنسانية وجريمة الإبادة. والمعروف أن كل هذه الجرائم تخضع لولاية المحكمة الجنائية الدولية.

وعليه نطالبكم، وفقاً لمسؤولياتكم، اتخاذ كافة الإجراءات لإلزام سلطة الاحتلال الإسرائيلي بوقف عدوانها المتواصل على قطّاع غزة، والشعب الفلسطيني عموماً، وإلزامها بوقف العقوبات الجماعية من قطع الكهرباء والماء ومنع وصول الإمدادات ومواد الإغاثة. ويتوجب حثّ مدّعي محكمة الجنايات الدولية بمباشرة تحقيقٍ فوري في جرائم الاحتلال والطلب الى دولكم بإيقاف كافة اشكال الدعم للاحتلال حتى لا تكون مشاركة في الجرائم التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني في غزة.

**وتقبلوا فائق الاحترام**

**الموقعون:**

- منظمة المحامون الدوليون
- المنظمة الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري
- اتحاد الحقوقيين العرب
- المنظمة العربية لحقوق الإنسان
- رابطة معونة لحقوق الإنسان والهجرة
- جمعية ضحايا التعذيب – جنيف
- جمعية المحامين الإثيوبيين ذوي الإعاقة (ELDA)
- جمعية جسر جنيف
- المنظمة العربية لحقوق الإنسان في وسط أوروبا
- الجمعية البحرينية للحقوقيين
- مؤسسة المجلس العربي- جنيف
- افدي الدولية – باريس
- منظمة العدالة الواحدة – فرنسا.
- منظمة تقصي للتنمية وحقوق الإنسان - اليمن
- مؤسسة دفاع للحقوق والحرّيات - اليمن.

- المرصد الأور ومتوسطي لحقوق الإنسان.
- مركز حقي لدعم الحقوق والحرّيات.
- ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان
- محكمة بروكسيل
- المركز العراقي لحقوق الإنسان
- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان
- منظمة المحامون العرب في المملكة المتحدّة
- الجمعية الدولية للحقوقيين السوريين في تركيا
- التحالف الدولي للحقوق والتنمية (IAHRD)
- الهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات (هود)
-
- منظمة مبادئ لحقوق الإنسان
- منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان ـ لندن
- التضامن لحقوق الإنسان- جنيف
- منظمة الكرامة – جنيف
- منظمة سام للحقوق والحريات- جنيف.
- تضامن منظمات دعم السلام (SOAP)
- منظمة عدالة لحقوق الانسان – استنبول
- المجلس الأوروبي الفلسطيني للعلاقات السياسية - بروكسل
- مركز جنيف الدولي للعدالة
- المركز الأمريكي للعدالة – ميتشجن
- منظمة المرصد لحقوق الإنسان
- المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان

رابطة أمهات المختطفين.

- الرابطة العالمية للمدونين – جنيف
- منظمة صحفيات بلا قيود
- منظمة التنمية المحلية
- التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الانسان
- منظمة صوت حر للدفاع عن حقوق الانسان- باريس
- منظمة رايتس رادار لحقوق الإنسان
- منظمة تواصل لحقوق الإنسان
- مجموعة عائلات الأشخاص المفقودين
- الشبكة التونسية المتحدة- واشنطن
- التحالف الليبي الأمريكي- واشنطن
- الملتقي الوطني للدفاع عن الحرّيات ـ الأردن.